

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩

بفرض رسم إحصائي جمركي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم إحصائي جمركي المعدل
بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ ، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤١٠١ لسنة ١٩٦٦
بإعفاء ما يستورد من الماشية والأغنام الحية باسم المؤسسة العامة للحوم
من رسم الإحصاء الجمركي ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يفرض رسم إحصائي جمركي بنسبة ١٪ من القيمة ويحصل
على جميع البضائع المستوردة ويستثنى من ذلك الواردات من القمح .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٣٨٨ (٤ يناير سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩

بفرض رسم دعم لمشروعات التنمية الاقتصادية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤١٠١ لسنة ١٩٦٦
بإعفاء ما يستورد من الماشية والأغنام الحية باسم المؤسسة العامة للحوم
من رسم الإحصاء الجمركي ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يفرض رسم "دعم لمشروعات التنمية الاقتصادية" ويحصل
لحساب وزارة الخزانة بواقع ١٪ من القيمة على جميع الواردات فيما عدا
المواد الغذائية التي تحددها لجنة التوطين العليا بالاتفاق مع وزير الخزانة
فيحصل عليها الرسم بواقع ٥٪ كما تعلق من هذا الرسم الماشية والأغنام
الحية المستوردة لحساب المؤسسة العامة للحوم والكتب والصحف
والجلات ، وما يصدر بتعديله قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٣٨٨ (٤ يناير سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبة
العقارات المبنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبة العقارات المبنية ،
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيض القيمة الإيجارية المثبتة
في دفاتر الحصر والتقدير لبعض العقارات المبنية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من حكم المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤
بشأن ضريبة العقارات المبنية المشار إليه - يسلم العمل بالتقدير العام
الآخر للقيمة الإيجارية للعقارات المبنية (١٩٦٩/١٩٦٠) وذلك لمدة سنتين
اعتباراً من أواخر ديسمبر سنة ١٩٦٩

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون
ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٣٨٨ (٤ يناير سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر